

دعوى

القرار رقم (IZD-2021-728) |

الصادر في الدعوى رقم (W-2019-7237) |

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
الدخل في مدينة الدمام

المفاتيح:

ربط ضريبي - مدة نظامية - عدم التزام المكلف بالمواعيد المحددة نظامًا مانع
من نظر الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط
الضريبي للأعوام من ٢٠٠٧م وحتى ٢٠١٦م - دلت النصوص النظامية على وجوب
تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار - ثبت للدائرة أن المدعية
لم تتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية -
مؤدى ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائيًا
وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات
والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٢/٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية
الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ.
- المادة (٢٠ / ١ ، ٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات
الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الإثنين الموافق ٢٤/٠٥/٢٠٢١م عقدت الدائرة الأولى للفصل في
مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام، جلستها عن بعد عبر الاتصال
المرئي والصوتي، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة
للزكاة والدخل؛ وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت

لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ ٢٠١٩/١٢/٠٥م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن/ ... (هوية وطنية رقم) بصفته مديرًا للمدعية/، سجل تجاري رقم (....)، بموجب عقد تأسيسها، تقدم باعتراضها على الربط الضريبي للأعوام من ٢٠٠٧م وحتى ٢٠١٦م، الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها؛ أجابت: من الناحية الشكلية فإن المدعية تبطلت بالقرار بتاريخ ١٤٤٠/٠٦/٢٠هـ، وتطلعت عليه أمام لجنة الفصل في ١٤٤١/٠٤/٠٨هـ، ليكون فارق عدد الأيام أكثر من (٣٠) يومًا، وتطالب برفض الدعوى شكلاً استنادًا للفقرة (٢) من المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية. أما من الناحية الموضوعية فإن المدعية لم تقدم المستندات المؤيدة لاعتراضها، وتتمسك المدعى عليها بصحة إجراءاتها.

وفي يوم الاثنين الموافق ٢٤/٠٥/٢٠٢١م عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، لم يحضرها من يمثل المدعية رغم ثبوت تبليغها تبليغًا نظاميًا، وحضرها/ ... (هوية وطنية رقم) بصفته ممثلًا للمدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وحيث لم يحضر من يمثل المدعية رغم ثبوت تبليغها تبليغًا نظاميًا، واستنادًا إلى المادة (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، لذا قررت الدائرة قفل باب المرافعة والمداولة.



الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤٠٣/٠٣/١٤هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لما كانت المدّعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في شأن الربط الضريبي للأعوام من ٢٠٠٧م وحتى ٢٠١٦م، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الضريبية، فإنه يعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، وحيث نصت الفقرة (١) من المادة (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ على أنه: «إذا لم يحضر المدعي في أي جلسة ثبت تبليغه بها في الموعد المحدد لنظرها ولم يتقدم بعذر تقبله الدائرة، وجب عليها الفصل في الدعوى إن كانت مهيةً للفصل فيها»، كما نصت الفقرة (٢) منها على أنه: «إذا

لم تكن الدعوى مهياًة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب ولم يطلب المدعي السير فيها بعد شطبها أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، وتعد الدعوى كأن لم تكن..»، بناءً على ذلك فإن الثابت من محضر الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٢/١٠/١٤٤٢هـ عدم حضور من يمثل المدعية رغم تبلغها نظاماً، ولم يقدم عذراً تقبله الدائرة عن عدم حضوره، كما لم تتقدم المدعية بطلب السير في الدعوى خلال المدة المحددة نظاماً، الأمر الذي يتعين معه شطب الدعوى واعتبارها كأن لم تكن.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

شطب الدعوى المقامة من المدعية / ...، (سجل تجاري رقم ...) ضد المدعى عليها / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.